

## وزارة العدل الأمريكية

قسم الحقوق المدنية

واشنطن العاصمة، 20530

مكتب مساعد النائب العام

بالبريد الإلكتروني والبريد المعتمد

Honorable John W. Smith (السيد الموقر جون دبليو سميث)  
Director (مدير)  
North Carolina Administrative Office of the Courts (المكتب الإداري للمحاكم بولاية كارولينا الشمالية)  
P.O. Box 2448  
Raleigh, NC 27602

بخصوص: تحقيق في شكوى المكتب الإداري لمحاكم كارولينا الشمالية رقم 171-54M-8

عزيزي القاضي سميث:

نرسل إليكم التقرير الخاص بنتائج تحقيقات قسم الحقوق المدنية التابع للمكتب الإداري لمحاكم كارولينا الشمالية، وهو أحد المكاتب التابعة لوزارة العدل بولاية كارولينا الشمالية. كما توضح نتائج التقرير المرفق طيه، قررنا، بعد تحقيق شامل، بأن هناك تمييز في سياسات المكتب الإداري لمحاكم كارولينا الشمالية وممارساته على أساس الأصل القومي، وذلك يُعد خرقاً للقوانين الفيدرالية، ويتضح ذلك في عدم توفير إمكانية الوصول إلي جلسات محكمة الولاية وإجراءاتها لأفراد ذي قدرة محدودة في اللغة الإنجليزية.

يكون لسياسات المكتب الإداري للمحاكم وممارساته تبعات خطيرة للأفراد ذي القدرة المحدودة في اللغة الإنجليزية الذين يعدون أطرافاً في مرافعات محكمة ولاية كارولينا الشمالية أو شهوداً في هذه المرافعات. فمن بين الأضرار التي حددناها خلال التحقيق الذي أجريناه هو إطالة فترة السجن نتيجة التأجيل بسبب عدم توفير مترجم، وكذلك تعارض المصالح الشديد الذي يحدث نتيجة للسماح للمدعي العام بالترجمة بالنيابة عن المتهمين في القضايا الجنائية؛ وكذلك الحاجة إلى التمثيل الذاتي وحاجة المدعيين الفقراء للترافع في قضايا العنف المنزلي وحضانة الأطفال والطرود من المنزل والنزاع حول الأجور والقضايا الأخرى الهامة دون توفير مترجم، بالإضافة إلى عوائق أخرى التي تمنع الوصول إلي جلسات المحكمة وإجراءات المحكمة الأخرى. لا تقع هذه الأضرار نتيجة سياسة المترجم المتبعة في الولاية والمقيدة بشكل مبالغ فيه فحسب، بل في عدم تنفيذ هذه السياسة المحدودة وفقاً لشروطها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجدنا أن المكتب الإداري للمحاكم على علم بالضرر الناتج عن سياسات المحكمة وممارساتها تجاه الأفراد ذي القدرة المحدودة في اللغة الإنجليزية.

أجرى قسم الحقوق المدنية هذا التحقيق بعد استلام شكاوى تزعّم التمييز على أساس الأصل القومي في محاكم ولاية كارولينا الشمالية. وقد حققنا في هذه الشكاوى وفقاً لسلطتنا المخولة إلينا بموجب الفقرة السادسة من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 (الفقرة السادسة)، 42 U.S.C. §§ 2000d إلى 2000d-7، والقانون الشامل لمنع الجريمة وسلامة الشوارع لعام 1968 (قانون سلامة الشوارع)، 42 U.S.C. § 3789d(c)، وقواعدها التنفيذية المنصوص عليها في القانون الفيدرالي 28، الفقرة 42 والفقرات الفرعية C & D. تمنع هذه القوانين والأنظمة التمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الجنس أو الدين من قبل من يتلقى مساعدة مالية فيدرالية. يجب علي مستلمي المساعدة اتخاذ الإجراءات اللازمة للأفراد ذي القدرة المحدودة من اللغة الإنجليزية لإمكانية الوصول الهادف إلي جميع البرامج والأنشطة الخاصة بهم. أخطرنا المكتب الإداري للمحاكم بهذا التحقيق عبر خطابات إشعار عديدة، وقد طلبنا مستندات تتعلق بسياسات وممارسات المكتب وقمنا بمراجعتها، كما أجرينا مقابلات مع العاملين بالمكتب وقيادته في مناسبات عديدة لمناقشة سياساتكم ومتطلبات القانون الفيدرالي. ونقدر تعاونكم في هذا التحقيق.

يخضع المكتب الإداري للمحاكم للفقرة السادسة وقانون سلامة الشوارع ؛ حيث إنه قد قبل استلام ملايين الدولارات من وزارة العدل الأمريكية لإجراء برامج وأنشطته، وذلك كمستلم مباشر للمنحة المقدمة من وزارة العدل، وكمستلم لمنح فرعية عبر صندوق وزارة العدل المقدمة لمستلمين آخرين بولاية كارولينا الشمالية. كما أن المكتب الإداري للمحاكم قد وقع عقداً لكل منحة من الصندوق الفيدرالي المقدمة من وزارة العدل يوافق فيه صراحةً على التزامه بالفقرة السادسة وقانون سلامة

## الشوارع ومتطلباتهما التنظيمية.

يوضح بالتفصيل تقرير النتائج المرفق طبيعة التحقيق الذي أجريناه وأسس نتائجنا التي تفيد بعدم قيام المكتب الإداري للمحاكم بتوفير إمكانية الوصول إلي نظام القضاء بولاية كارولينا الشمالية للأفراد ذوى القدرة المحدودة فى اللغة الإنجليزية وكذلك رفضه القيام بذلك، وهذا يخرق للفقرة السادسة وقوانينها التنفيذية والاتفاقيات المبرمة المرتبطة بذلك. تؤجل الولايات المتحدة إعلان قرار رسمي بعدم الالتزام بقانون سلامة الشوارع واللوائح الخاصة به فى الوقت الحالى لمنحكم فرصة للتعاون طواعيةً فى حل هذه المشكلة حتى لا يصبح التمويل الفيدرالى المقدم من وزارة العدل عرضة للخطر المباشر. فالقرار الرسمي يخرق قانون سلامة الشوارع ويؤدي إلى اتخاذ إجراءات إدارية فورية لاسترداد أو وقف أو قطع التمويل الفيدرالى المقدم من وزارة العدل.

نرغب فى بدء مفاوضات فورية لعلاج انتهاكات القانون الفيدرالى من قبل المكتب الإداري للمحاكم. نحن على دراية بأن الالتزام التام قد يستغرق وقتاً، ولهذا السبب فإن خطوة هامة للبدء فى الالتزام هي التزام المكتب الإداري للمحاكم بعملية مناسبة لضمان وصول الأفراد ذوى القدرة المحدودة فى اللغة الإنجليزية إلي النظام القضائي، وذلك عبر اتفاق شامل وقابل للتطبيق يتضمن وضع سياسة لتوفير اللغة، وتنفيذ هذه السياسة عبر خطة مكتوبة ورؤية فعالة.

يُعد التمويل الكافى من السمات الرئيسية للالتزام، ونحن ندرك أن العديد من أنظمة القضاء فى الولاية وأنظمة القضاء المحلى فى جميع أرجاء الدولة فى صراع مع قيود الميزانية. وتمثل تكاليف الخدمة والموارد المتوفرة للنظام القضائي جزءاً من تحديد أي مساعدة لغوية ضرورية لتوفير وصول هادف. راجع *Guidance to Federal Financial Assistance Recipients Regarding Title VI Prohibition Against National Origin Discrimination Affecting Limited English Proficient Persons*, 67 Fed. Reg. 41,455, 41,460 (June 18, 2002). (دليل مستلمو المساعدة المالية الفيدرالية بما يتوافق مع الفقرة السادسة من حظر التمييز على أساس الأصل القومى المؤثر على الأفراد ذوى القدرة المحدودة فى اللغة الإنجليزية، القانون الفيدرالى 67، البنود 41، 455، 460، 41 (18 يونيو/حزيران 2002)). وعلى الرغم من ذلك، فإن الضغوط المالية لا تمثل استثناءً عاماً من متطلبات الحقوق المدنية، وقد أقر تحقيقنا بأن القيود المالية لا تمثل العائق أمام المكتب الإداري للمحاكم من اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لاتباع الالتزامات الفيدرالية بعدم التمييز، وذلك لعدة أسباب.

أولاً، فوفقاً للنايب الأول لرئيس المكتب الإداري للمحاكم، قدر المكتب الإداري للمحاكم تكلفة توسيع خدمات الترجمة بحوالى 1,4 مليون دولار أمريكي فى العام. وقد كشفت مراجعة الميزانيات المعتمدة بأن هذه القيمة تساوي 0.3% من ميزانية العام المالي 2011 للمكتب الإداري للمحاكم التي تقدر بقيمة 463.8 مليون دولار أمريكي. راجع *State of N.C., Office of State Budget and Mgmt., Post-Legis. Budget Summary 2009-2011, at 200 (2010)*. (ولاية كارولينا الشمالية، مكتب ميزانية الولاية والإدارة، ملخص الميزانية المشرعة للفترة 2009-2011، عن 200 (2010)). ثانياً، كما هو موضح فى تقرير النتائج المرفق، فقد وجد تحقيقنا رفض المكتب الإداري للمحاكم توفير خدمات الترجمة حتى مع إمكانية عدم تحمل أي نفقات مالية إضافية. وأخيراً، فإن أي تركيز على التكاليف المالية المتكبدة لتوفير خدمات ترجمة إضافية يتجاهل التكاليف المالية الكبيرة الأخرى التي تحدث نتيجة عدم اتباع المكتب الإداري للمحاكم بالتزامه باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان وصول الأفراد ذوى القدرة المحدودة فى اللغة الإنجليزية إلي الإجراءات القضائية. فهناك تكلفة من ناحية المال والوقت تظهر عند التعامل مع الاستئناف أو قرارات إسقاط الدعاوى على أساس عدم توفير ترجمة مناسبة أو مراسلات فعالة. وبالمثل، فإن التأخر فى توفير مترجم عادةً ما يؤدي إلى تبعات عدة، مما قد يؤدي إلى استهلاك وقت موظفي المحكمة ومواردهم بشكل لا داعي له. كما أن المراسلات غير الفعالة تحرم القضاة وهيئة المحلفين من إمكانية اتخاذ قرارات موثوقة، وتحديد الضحايا والشهود والمتهمين بشكل فعال بعيداً عن الجلسات التي تؤثر على حقوقهم، كما أنها تضع تكلفة أخرى كبيرة ترتبط بالأمن العام ورعاية الأطفال والثقة فى النظام القضائي.

بالإضافة إلى ذلك، كما ناقشنا من قبل، فهناك موارد متوفرة للمكتب الإداري للمحاكم بهدف تحسين إمكانية حضور الأفراد ذوى القدرة المحدودة فى اللغة الإنجليزية لجلسات القضاء. فلقد أعد قسم الحقوق المدنية، وقدم إليكم، جدولاً بمراد التمويل الفيدرالى المحتمل توفيرها لأنظمة محكمة الولاية بهدف توفير خدمات اللغة للأفراد ذوى القدرة المحدودة فى اللغة الإنجليزية. كما قدم القسم مساعدة فنية فيما يتعلق بتطوير سياسات توفير اللغة الفعالة واستخدام ممارسات توفير، مثل الترجمة عن بُعد، ولقد تعاوننا مع العديد من الولايات الأخرى للمساعدة فى تنفيذ أفضل الممارسات. كما أن المكتب الإداري للمحاكم قادر على الاستفادة من البنية التحتية المتوفرة بالفعل بشكل أكبر فى نظام قضاء ولاية كارولينا الشمالية، بما فى ذلك توسيع رقعة استخدام مترجمين عاملين وعقود الترجمة عبر الهاتف الحالية. ولقد استفادت أنظمة القضاء فى ولايات أخرى، مثل كلورادو وجورجيا ومين ونيو يورك وبنسلفانيا، من هذه الموارد الأخرى لتوفير إمكانية وصول أكبر إلي إجراءات المحاكم بها للأفراد ذوى القدرة المحدودة من اللغة الإنجليزية، بالرغم من مواجهة نفس القيود المالية. يقوم النظام القضائي على

المراسلات، ويجب أن تمثل خدمات اللغة جزء من تكلفة تنفيذ الأعمال، وهي تكلفة تُعد ضئيلة للغاية مقارنةً بالتكلفة المرتبطة بالاستئناف وإسقاط الدعاوى والتأجيلات والحرمان من الحرية والمخاطر على الأمن العام، وكل هذا يحدث بسبب عدم توفير مراسلات دقيقة وفي الوقت المناسب.

استلمت خطابكم المرسل في السادس من مارس/آذار، والذي تقر فيه حاجتكم الماسة لمترجمين بهدف توفير إمكانية الوصول إلي جلسات محاكم ولاية كارولينا الشمالية. كما أقدر رغبتكم في العمل بنية طيبة لحل هذه المشكلات. إلا أنني لا أتفق بكل احترام مع عباراتكم: "يبدو أن هناك سوء فهم أو عدم اتفاق في الرأي بين الفرع القضائي بولاية كارولينا الشمالية ومكتبنا". ورداً على مخاوفنا تجاه الالتزام بقانون الحقوق المدنية الفيدرالي، فلقد أكدت بشدة على أن عوائق قانون الولاية والقيود المالية تمنعكم من توسيع رقعة خدمات الترجمة. إلا أننا لا نتفق بكل احترام مع تقييمكم بأن قانون الولاية له الأولوية على التزاماتكم تجاه الحقوق المدنية وتمنعها وفقاً للقانون الفيدرالي وأنتم من بين مستلمي مساعدة مالية فيدرالية. ونحن نرغب في تقديم توضيح أكبر حول موقفنا القانوني بأن القانون الفيدرالي يحل محل بنود قانون الولاية التي ذكرتها والتي تقف عائقاً أمام التزامكم بالقانون.

عامل الوقت هام جداً، ونرغب في بدء عملية في أقرب فرصة لتحديد إمكانية توفير حل شامل طواعيةً. ونتيجة لذلك، نقدر إبلاغكم لنا في موعد أقصاه 29 مارس/آذار، 2012، عن رغبتكم في معالجة خرق القانون الفيدرالي التي أقرها تحقيقنا. في حالة عدم رغبة المكتب الإداري للمحاكم بالالتزام طواعيةً، أو في حالة الإقرار بعدم نجاح الجهود بتحقيق الالتزام طواعيةً، سنتخذ الولايات المتحدة الإجراء الجبري المناسب بما هو مخول لها بموجب الفقرة السادسة وقانون سلامة الشوارع. قد ترفع الولايات المتحدة دعوى مدنية بما يتوافق مع الفقرة السادسة والاتفاقيات المبرمة وبنود الممارسة المذكورة في قانون سلامة الشوارع، والتي تخول القيام بأمر إيقاف المساعدة المالية الفيدرالية وقطعها. بالإضافة إلى ذلك، قد تتخذ الولايات المتحدة إجراءات إدارية لاسترداد التمويل الفيدرالي المقدم من وزارة العدل أو إيقافه أو قطعه باتخاذ قرار رسمي بخرق قانون سلامة الشوارع أو باتخاذ قرار، بموجب الفقرة السادسة، بعدم إمكانية الالتزام طواعيةً. وكما ذكرنا، نحن نفضل تجنب كل من الدعوى وقطع المساعدة المالية الفيدرالية، وبالتالي نفضل أن نصل إلي اتفاقية تفيد التزام المكتب الإداري للمحاكم طواعيةً بالقانون الفيدرالي. وقد عملنا بنجاح وبشكل تعاوني مع أنظمة القضاء بولايات أخرى لمعالجة هذه المشكلات، ونأمل في القيام بذلك هنا أيضاً.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا ندرك استلام المكتب الإداري للمحاكم لمساعدة مالية فيدرالية من هيئات فيدرالية أخرى بخلاف وزارة العدل، بما في ذلك وزارة الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة. وتُعد كل هيئة فيدرالية مسؤولة عن تطبيق الفقرة السادسة فيما يتعلق بالمساعدة المالية التي توزعها. وبناءً على ذلك، نقدم نسخة من خطاب الإشعار وتقرير النتائج إلى مكتب الحقوق المدنية بوزارة الصحة والخدمات الإنسانية لاتخاذ أي إجراءات أخرى يرى المكتب أنها مناسبة. راجع 28 C.F.R. §§ 42.412, 50.3; Executive Order 12250, § 1-201, 45 Fed. Reg. 72,995 (Nov. 4, 1980) (القانون الفيدرالي §§ 42.412, 50.3؛ القرار التنفيذي رقم 12250، § 1-201، القانون الفيدرالي 45، 72,995 (4 نوفمبر/تشرين ثاني 1980)).

يُرجى ملاحظة أن هذا الخطاب وثيقة عامة وستنشر على موقع قسم الحقوق المدنية الإلكتروني. نتطلع إلى العمل معكم لحل هذه المسألة. إذا كانت لديكم أي استفسارات، يُرجى الاتصال بديانا جانج (Deeana Jang)، رئيسة قسم التنسيق الفيدرالي والالتزام، على الرقم 307-2222 (202).

مع أطيب الأمنيات،

توماس إي بيريز  
مساعد النائب العام

نسخة: السيدة الموقرة/ سارة باركر  
رئيسة القضاة  
محكمة كارولينا الشمالية العليا  
بامبلا ويفير بيست  
نائبة المستشار القانوني  
المكتب الإداري للمحاكم

مرفات